الأنباء
الاحد 13 ابريل 2014

مصادر لـ «الأنباء»: «المستقبل» طوى صفحة التفاعل مع ترشيح عون

جعجع محور مشاورات 14 آذار مع الحريري في الرياض و«كرة» سلسلة الرواتب في مرمى البرلمان الثلاثاء

بيروت ـ عمر حبنجر

الاتصالات الرئاسية انتقلت الى الرياض، حيث الرئيس سعد الحريري واركان كتلة المستقبل، وعلى رأسهم الرئيس فؤاد السنيورة يجرون المشاورات حول الموقف من مرشحي الرئاسة، والمفاضلة المطلوبة بين مرشحي 14 آذار بعد طي صفحة التفاعل مع العماد ميشال عون بصورة نهائية كما تشير المصادر المتابعة لـ «الأنباء»، ومحور هذه المفاضلة د.سمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية الذي اعلن حزبه ترشيحه رسميا، فيما التداول مستمر بأسماء الرئيس امين الجميل والوزير بطرس حرب والنائب روبير غانم.

جعجع قال امس انه ليس مرشح قوى 14 آذار بعد، لكن لدي اسباب تجعلني اعتقد انني سأنال دعم هذه القوى، وانا انتظر دعم الرئيس سعد الحريري لترشيحي، مع العلم انه قال مرة ان سمير جعجع مرشحي للرئاسة.

وفي حديثه للقناة الثالثة في الاذاعة الجزائرية، قال ان سعد الحريري يشكل قوة اساسية وسياسية مهمة في لبنان، وهو صاحب وزن وثقل في السياسة المحلية برلمانيا وشعبيا.

وقال: علاقاتي عميقة مع السعودية ودول الخليج والولايات المتحدة، واعتقد انه لا احد من هذه البلدان لديه ڤيتو على اسمي.

واضاف ردا على سؤال: الدولة لا يمكن ان تقوم مع وجود دويلة الى جانبها تملك تنظيما عسكريا مسلحا، اضافة الى نظام امني خاص بها، وادعو الى وضع القرار الاستراتيجي العسكري بيد الدولة اللبنانية دون سواها.

جعجع وفي لقاء سياسي مع فعاليات كسروانية، اكد انه لا خلاص للبنان من دون جمهورية قوية، ولا جمهورية قوية من دون رئيس قوي.

وقال في لقاء سياسي ان الرئيس القوي يخوض معركته امام الناس وليس في الغرف المغلقة، ولا يمالئ الدويلة، او يخافها، لا رئيس قوي من دون وضوح، ولا رئيس قوي من دون استقامة وثبات على الموقف، ولا رئيس قوي مع التلون، الرئيس القوي يجب ان يكون مع الدولة فقط، والا يغازل الدويلة، والذي ليس بألف وجه ولسان هو الرئيس القوي.

وأضاف: الرئيس القوي هو الذي يعلن صراحة ما يريد، يخوض معركته امام الناس، وليس في السفارات، وهو الذي لم يسع يوما الى مركز او منصب او مكسب، بل يسعى فقط لأن يكون رئيسا قويا في جمهورية قوية.

في سياق متصل، وكما كان متوقعا، نفى البطريرك الماروني بشارة الراعي صحة ما نقل عنه في جنيف عن استبعاده المرشحين للرئاسة من 8 و14 آذار، وقال في مطار بيروت بعد عودته من العاصمة السويسرية اول من امس: اي رئيس يأتي منتخبا من المجلس النيابي بالنسبة لنا هو الرئيس المنتظر.

الجيش اللبناني يداهم منازل في بلدة بريتال في البقاع الاوسط استكمالا للخطة الامنية (محمود الطويل)

رئيس القوات اللبنانية: أنتظر دعم الحريري لترشيحي

البطريرك الراعي العائد من جنيف: لا أرشح أحداً ولا أستبعد أحداً ولا مانع من تعديل الدستور في حال الضرورة!

واضاف: انا اتحدث كنسيا، وبالتالي انا لا رشح احدا، ولا استبعد احدا، ولن اقول اسم احد لأن اكثرية المجلس النيابي هي التي تقرر، انا قلت اننا نحترم الذي نعتبره العمود الفقري للبلد، ولا نضع تعديل الدستور امامنا، بل نقول انه اذا اقتضى الامر، بالحالات القصوى، تعديل الدستور، يُعدّل الدستور، لا نضع امامنا تعديل الدستور او نعمل على الفراغ الرئاسي، بل نعمل لتطبيق الدستور، واذا اضطررنا لظروف قاهرة لتعديله نعدله.

يذكر ان الذي التزم موقفا سلبيا من تعديل الدستور هو السفير الفرنسي في بيروت باتريس باولي الذي قال ونشرت كلامه «الأنباء» ان بلاده تفضل اجراء الانتخابات الرئاسية من خارج تعديل الدستور، ما اعتبر موقفا فرنسيا اعتراضيا من التمديد للرئيس ميشال سليمان عند الضرورة، او انتخاب العماد جان قهوجي، الذي لا يستطيع الترشيح بعد انقضاء مهلة تقديم استقالته، ما يتطلب تعديلا للدستور.

وكان البطريرك الراعي استبعد من جنيف رئيسا من 8 او 14 آذار، وكأنه يستهدف العماد ميشال عون ود.سمير جعجع.

وبتصويب الراعي مواقفه من المرشحين امس، بقي السؤال حول مواقف بكركي المتلاحقة والبعيدة عن الانسجام احيانا.

وتلقى البطريرك الراعي اتصال تهنئة من الرئيس ميشال سليمان بعودته من جنيف، وكان تلقى اتصالا من الرئيس نبيه بري، وهو في جنيف، ابلغه فيه انه بصدد تعيين اول جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية بعد 16 الجاري.

نيابيا، توصلت اللجان المشتركة في ساعة متقدمة من مساء اول من امس الى انجاز مشروع سلسلة الرتب والرواتب، فيما احيلت البنود المختلف عليها في نطاق مصادر التمويل الى الهيئة العامة للمجلس النيابي المقبل، حيث سيكون عليها البت بموضوع تجزئة السلسلة ورفض هيئة التنسيق النقابية وتحديد سقف الضريبة على القيمة المضافة وخفض نفقات السلسلة ليتناسب مع الامكانات المتوافرة لها.

وهكذا اصبحت كرة السلسلة في ملعب الهيئة العامة لمجلس النواب.

وابرز البنود التي اتفق عليها: خفض 100 مليون ليرة من مجمل نفقات السلسلة المقدرة بـ 2850 مليار ليرة، واقر بند الجبايات التي يمكن للحكومة تحصيلها عن طريق المراسيم الضريبية كتلك التي ستفرض على المخالفات في الاملاك البحرية، ما يوفر مدخولا يبلغ 1600 مليار ليرة، مع إلغاء المفعول الرجعي للغرامات، ونظرا الى قدرة الحكومة على التحمل تمت تجزئة السلسلة لفترة تتراوح بين 3 أو 4 سنوات، في حين بقيت الضريبة على القيمة المضافة معلقة الى الهيئة العامة للمجلس، مع اقتراح بابقائها كما هي 10٪، او زيادتها على كل السلع الى 12٪، بما يفوق 320 مليار ليرة سنويا.

البند الآخر المثير للجدل ذلك الذي يفرض الضرائب على لارباح المصرفية، وقد اتفق على متابعة الحوار بين وزير المال علي حسين خليل وبين جمعية المصارف لاعادة النظر فيه.

وزادت اللجان النيابية ساعات العمل الاسبوعية في ادارات الدولة من 32 ساعة الى 35، مقابل التعطيل يوم السبت اضافة الى الاحد.

وكانت المصارف اللبنانية اضربت يوم الجمعة احتجاجا على فرض الضريبة على ارباح المصارف وعلى رفض رئيس مجلس النواب استقبال رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، بسبب تصريحات للاخير اتهم فيها السياسيين والنواب بسرقة المال العام.

ولاحقا اشاد باسيل بجهود الرئيس نبيه بري فيما بدا اعتذارا عن اتهاماته للنواب، وعلى الاثر علق النائب هاني قبيسي الدعوى التي كان اقامها امام القضاء بوجه رئيس الجمعية فرانسوا باسيل بجرم القدح والذم فيما استقبل الوزير خليل رئيس واعضاء الجمعية وسجل اعتراضاتهم، وطالبهم بالمساهمة بتحمل اعباء السلسة.

لكن باسيل اكد ان الضريبة على القطاع ستهز بعض المصارف الصغيرة، كما ان دفع سيولة مقدارها ملياري دولار الى السوق، ستكون له تداعياته.

اما هيئة التنسيق النقابية فقد طالبت بفرض ضريبية تصاعدية على ارباح المصارف، والا فالتصعيد اعتبارا من غد الاثنين.

وفد جمعية المصارف برئاسة فرانسوا باسيل حمل موضوع السلسلة الى بعبدا وعرضه مع الرئيس ميشال سليمان، موقف الجمعية وقدم له مذكرة تتضمن المخاطر على وضع الاقتصاد والنقد.

من جهته النائب وليد جنبلاط اعلن انه سيعترض على السلسلة في مجلس النواب اذا لم تتوافر الوارادات المالية بوضوح.

في هذا لاوقت حدد الرئيس نبيه بري صباح الثلاثاء المقبل موعدا لمناقشة سلسلة الرتب والرواتب وموارادها المية امام الهيئة العامة لمجلس النواب.

على اي حال كل المؤشرات تدل على ان المواجهة الاقتصادية ـ النقابية مفتوحة، وسيستخدم الفريقان كل الاسلحة الممكنة وتبقى العهدة على مجلس النواب، الذي لطالما تجنب مرارة هذا الكأس بالمماطلة والتهرب وعدم عقد الجلسات الى ان دقت الساعة اخيرا.

اول ضحايا هذه المواجهة نقيب اصحاب المؤسسات البحرية جان بيروتي الذي عقد مؤتمرا صحافيا بمشاركة وزير السياحة ميشال فرعون ايد فيه موجبات سلسلة الرواتب لكنه طالب بحسم الغرامات على المؤسسات المتأخرة بنسبة 50٪ وقال انا اعتبر انني خذلت الزملاء في النقابة بمتابعة هذا الموضوع لذلك اضع استقالتي بتصرف على النقابة كوني لست بقدر هذه المسؤولية.

مستقلون في 14 آذار يشكّلون «المجلس الوطني لثورة الأرز»

بيروت ـ محمد حرفوش

تتجه شخصيات ونخب وناشطون من مختلف الطوائف داخل قوى 14 آذار لإطلاق حركة سياسية جديدة تحمل اسم «المجلس الوطني لثورة الأرز»، تتمتع باستقلالية إدارية تامة، وسقف سياسي قد يتقاطع أو يتعارض مع توجهات مكونات 14 آذار.

ويأتي إطلاق المجلس الوطني في ظل حالة بلبلة وإرباك داخل 14 آذار حيال الاستحقاق الرئاسي والتحالفات بشأنه، وكان قد سبقه خلافات أتت على خلفية تشكيل الحكومة السلامية.

ووفق معلومات «الأنباء» فإن سلسلة لقاءات عقدتها هذه المجموعة، أجرت خلالها مراجعة نقدية لواقع حال 14 آذار، وتوصلت الى بلورة «نص سياسي أولي» يعتبر «أن 14 آذار انتهت أو أن ما تبقى فيها لم يعد يجسد تطلعات الرأي العام الاستقلالي». ووفق بيان تأسيس المجلس الوطني، فإن الشكوى كانت ومازالت من التسويات والتنازلات والصفقات والمواقف غير المفهومة وغير المبررة.

ولفت إلى أن المشكلة الأساسية التي حالت وتحول دون تطوير النظام اللبناني وعودة الحياة الى طبيعتها وتتمثل منذ العام 2005 الى اليوم بسلاح حزب الله الذي يعطل قيام الدولة ويبقي لبنان ساحة مستباحة.

ويشير البيان الى أن استبعاد النخب والطاقات وعنصر الشباب عن صناعة القرار، كما التأثير في التوجهات الوطنية للحركة الاستقلالية، أدى الى تفريغ هذه الحركة من أبرز مصادر قوتها وتفوقها.

ويؤكد البيان أن الهدف من خطوة المجلس الوطني، هو «تشكيل قوة ضغط للتغيير والحرص على إبقاء الوصل مع اللحظة التي شهدت أول وأوسع انفجار شعبي لبناني وحدوي في تاريخ الأمة اللبنانية».

مصادر لبنانية: الاستحقاق الرئاسي متروك للأيام الأخيرة من المهلة الدستورية

بيروت ـ محمد حرفوش

مقابل ارتفاع وتيرة السباق الرئاسي على المستوى الداخلي والجدل حول الرئيس المقبل وشخصه ودوره، ثمة برودة لافتة في العواصم الإقليمية والدولية المعنية بالملف الرئاسي اللبناني.

من هنا ازدياد التقديرات بالاستحقاق الرئاسي: إما انه متروك للأيام الأخيرة من المهلة الدستورية، وإما أن يكون مؤجلا لمصلحة الفراغ بانتظار اتضاح الصورة الإقليمية.

وأشارت مصادر متابعة إلى أن واشنطن وباريس تريدان إنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري، إلا أنهما لن يدخلا في لعبة الأسماء، وان السعودية ليست بعيدة عن هذا المناخ.

وأكدت المصادر أن القول إن باريس أو السفير الأميركي في لبنان أكدا موافقتهما على انتخاب العماد ميشال عون رئيسا، هو من ضمن إشاعات لا علاقة لها بالوقع، فباريس وواشنطن مصرتان على ألا يكون هناك فراغ في وقت استبعدت المصادر إياها أن يكون هناك صفقة بين الرئيس سعد الحريري وعون وحزب الله حول رئاسة عون.

المصادر أبدت اعتقادها بأن أي تدخل خارجي لن يتم في الوقت الراهن حتى تنضج «الطبخة الداخلية»، ويكتمل المشهد وضوحا. وهذا التدخل سيكون منطلقه تفادي أي فراغ محتمل.

وهذا قرار تجمع عليه جميع الدول المعنية بالملف اللبناني التي ليست بوارد الدخول على خط الاستحقاق الرئاسي إلا عندما تشعر بأن هذا الاستحقاق دخل مرحلة الخطر.

المصادر ترى أن حياكة الانتخابات الرئاسية تتم بعناية فائقة، وجرس جلسة الانتخاب لن يُقرع قبل بلوغ التفاهمات السياسية المسبقة حول صورة الرئيس المقبل. أي رئيس توافقي لا رئيس تحد، وهذا ما لم يستطع أحد تمريره حتى في عز المواجهة الإقليمية على الساحة اللبنانية عام 2008.

لبنان يوقف مساعداً لبرلسكوني متهماً بـ «الفساد والانتماء للمافيا»

بيروت ـ يوسف دياب والوكالات:

قال مصدر قضائي لبناني أمس، إن السلطات اللبنانية أوقفت منذ يومين في بيروت أحد كبار مساعدي رئيس الوزراء الايطالي السابق سيلفيو برلسكوني، وهو مطلوب بموجب مذكرة إنتربول دولية بتهمة الانتماء الى عصابة المافيا، وبقضية فساد متهم فيها برلسكوني، وكذلك اتهامه بالقيام بدور صلة الوصل بين برلسكوني ورجال المافيا في ميلانو. وقد دخل لبنان في الثالث من ابريل.

وأوضح المصدر القضائي لـ «الأناضول»، أن قوة من فرع المعلومات التابعة لقوى الأمن الداخلي داهمت يوم الخميس الماضي أحد الفنادق الرئيسية في بيروت، وألقت القبض على الإيطالي مارسيلو ديل أولتري، بناء على النشرة الحمراء المعممة عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية «الانتربول».

ولفت إلى أن ديل أولتري تم اقتياده إلى فرع المعلومات حيث خضع للتحقيق بإشراف النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود.

وشدد المصدر على أن لبنان «ملتزم بتنفيذ النشرات الحمراء ومذكرات التوقيف المعممة بواسطة الانتربول»، لكونه عضوا في منظمة الشرطة الجنائية الدولية، و«هو يتعاون معها في ملفات لها علاقة أيضا بلبنانيين مطلوبين للعدالة».

وأكد أن لبنان أبلغ السلطات الإيطالية بتوقيف ديل أولتري، وطلب منها إرسال ملف لإسترداده.

علاء الدين ترو: نأمل ألا يكون عمر الحكومة طويلاً لأن ذلك يعني أنه لا انتخابات رئاسية

بيروت ـ أحمد منصور

أمل عضو كتلة جبهة النضال الوطني النائب علاء الدين ترو زلا يكون عمر الحكومة الحالية طويلا، معتبرا انه عندما يكون عمرها طويلا يعني انه ليس هناك انتخابات رئاسية، متمنيا اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها ويأتي رئيس جمهورية جديد ويأخذ البلد إلى بر الأمان أكثر مما هو قائم حاليا، ويشكل حكومة جديدة وانطلاقة جديدة في بداية عهده ويحقق طموحاتنا وآمالنا.

وقال ترو، في احتفال تكريمي في بلدة الرميلة في قضاء الشوف، إن ما حصل في الوطن كان جيدا من خلال تشكيل حكومة جديدة برئاسة تمام سلام، وهي حكومة متجانسة ومتوافق عليها إلى حد ما، وهذا شيء جيد ويسعدنا جميعا، خصوصا أن غالبية اللبنانيين ممثلين في الحكومة التي أشاعت للوهلة الأولى ارتياحا شعبيا وأزالت جزءا من الخوف الذي كان ينتاب اللبنانيين من حصول اي انفجار امني، ويمكن أن يطول بلادنا، مشددا على أن ذلك نتيجة الحوار والتواصل بين القوى السياسية الممثلة في الحكومة.

ضريبة على القيمة المضافة أم ضريبة على الوزارات السيادية اللبنانية؟

بيروت ـ د.ناصر زيدان

إبان وجود القوات السورية في لبنان، عرض الرئيس الشهيد رفيق الحريري على احد الزعماء اللبنانيين تولي احد انصاره وزارة الداخلية، فرد الاخير رافضا الامر، قائلا: «بدك ياني ارقص انا ورستم غزالي» في إشارة الى رئيس فرع الأمن والاستطلاع السوري السابق في لبنان اللواء رستم غزالي.

فيما بعد، تسابقت القوى السياسية والطائفية اللبنانية على تولي احدى الوزارات السيادية في تأكيد لأهمية موقعها في المعادلة الداخلية، بينما فضلت قوى أخرى الابتعاد عن تولي هذه الوزارات نظرا للمهام الاستثنائية التي تلقيها هذه الوزارات على القوى التي تتولاها، لاسيما في مجال الامن الداخلي والدفاع وما يتفرع عنهما من اعمال المقاومة، وفي الخارجية وما تحمله حساسية العمل فيها مع التقاطعات الحادة بين توجهات حلفاء قوى لبنانية خارجية وبين اصدقاء الدولة ومؤسساتها في الخارج.

إلا ان الابرز من الوزارات السيادية والتي تأتي بالقدر الاكبر من وجع الرأس رغم اتساع صلاحياتها، هي وزارة المالية، وقد كانت هذه المرة، عن قصد ـ او بالمصادفة السيادية ـ من نصيب الرئيس نبيه بري، وقد تولاها معاونه السياسي الوزير علي حسن خليل.

والحكم مسؤولية قبل اي شيء آخر، وعادة ما يلجأ بعض الحكام للتهرب من المسؤولية ـ لاسيما في القضايا المطلبية والمعيشية ـ بحجج الضرورات الامنية او التعبئة الدينية او لانشغالات تتعلق بالتهديدات الخارجية، ولكن في لبنان لم يعد الامر ينطلي على المواطنين من جراء تزايد نسبة الوعي السياسي، ولأن اللبنانيين عاشوا تجارب مريرة علمتهم عدم الاستكانة للحجج الواهية.

الرئيس نبيه بري يبذل جهودا استثنائية لتمرير قانون سلسلة الرتب والرواتب في مجلس النواب، من دون ان يؤدي ذلك الى تدهور مالي يتحمل مسؤوليته وزير المالية المحسوب عليه، وفي الوقت ذاته لا يستطيع الرئيس بري تجاهل ضغوطات هيئة التنسيق النقابية وما تمثله على مستوى الشارع، ومعظم جمهور الرئيس بري وناخبيه ينتمي الى هذه الفئات الشعبية، فهو طلب من هيئة التنسيق مهلة حتى اليوم لإيجاد مخارج تحقق توازنا ماليا، وتوفر جباية المبالغ التي تحتاجها زيادات السلسلة، والمقدرة بـ 2900 مليار ليرة لبنانية.

وزيادة الواردات للخزينة ضرورية من وجهة نظر كبار الاقتصاديين، لأن عدم تأمينها سيؤدي بطبيعة الحال الى زيادة العجز، وبالتالي زيادة التضخم وهذه المؤشرات تشكل خطرا محدقا على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ولكن تأمين الواردات ليس موضوعا مستعصيا فلبنان يملك مجموعة من الأوراق الوازنة التي يمكن استخدامها لتلافي الخلل المالي، ومن هذه الأوراق تطبيق بعض الاقتراحات التي تقدم بها رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط، وفي مقدمتها ضبط الهدر في واردات جمارك مرفأ بيروت وفرض ضريبة على الاملاك العامة البحرية التي يستثمرها متنفذون ببدلات زهيدة جدا، من دون ان يدفعوا اي ضرائب او متوجبات للدولة التي هي صاحبة الملك.

ومما لا شك فيه ان الصعوبات التي تواجه حكومة الرئيس تمام سلام ليست سهلة، وتلبية المطالب ترتب اعباء على الخزينة، ولكن من واجبات الحكومة حل هذه المعضلات المؤجلة منذ فترة طويلة، والسياسة التأجيلية التي اعتمدتها الحكومات السابق كانت خطأ، بصرف النظر عن المبررات التي فرضتها الظروف السياسية والأمنية القاسية التي عاشتها البلاد.

ان تأجيل تحقيق المطالب للعمال والموظفين واساتذة الجامعة ومتطوعي الدفاع المدني ـ رغم اعتراف كل المسؤولين من دون استثناء بأحقيتها، راكم اعباءها، ودفع بأصحابها للانتفاض بوجه الحكومة، ولكن هذه التحركات، بقدر ما هي ثقل على الحكومة، بقدر ما هي تأكيد ثقة الفذات الشعبية بقدرة هذه الحكومة ومشروعيتها.

ينقل سياسي مخضرم عن مرجع نيابي كبير حديثا فيه شيء من الطرافة والواقعية في آن واحد، فعندما قيل له ان هناك مخاطر من زيادة الضريبة على القيمة المضافة TVA وللأمر انعكاسات شعبية وانتخابية قاسية، قال اعرف وأحاول ان اتجنب شرب هذا الكأس المر، ولكن فرض الضريبة على القيمة المضافة هي بمثابة دفع ضريبة على تولي وزارة المالية (السيادية) وكنا نلوم السنيورة (رئيس الحكومة السابق) «صرنا نعمل متلو».